شخصيّة أبي عليّ القاليّ اللُّغويّة

حسن خميس الملخ

زوَّدَ الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي المكتبة العربية اللغوية بسفْر عظيم القدر من كنوز تراثنا اللغوي، إذ نشر كتاب «المقصور والمدود» لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت 356هـ/966م) نشرة علمية محقَّقة متمَّمة بدراسة تقديمية عن أبي عليّ القاليّ وكتابه «المقصور والمدود» صادرة عن مكتبة الخانجي بالقاهرة في العام الهجري 1419هـ الموافق 1999م.

والكتاب يأتلف من أقسام ثلاثة متناسقة متجانسة، القسم الأول: الدراسة التقديمية عن المؤلف وكتابه، وتقع في مائة وعشرين صفحة، نُثرت عليها سيرة أبي علي القالي، وثقافته في علم الحديث، والقراءات، والأخبار، وعلوم العربية،، عدا عرضٍ عابر لأهم شيوخه وتلامذته وكتبه، تلاه دراسة لكتاب «المقصور والممدود» تناولت دافع التأليف، ومنهجه، وطريقة عرض المادة العلمية فيه، مع ملاحظات على الكتاب، وحديث عن مصادره وشواهده، وخاتمة لم تزد أسطرها على صفحة في شخصية أبي علي القالي في الكتاب، دفعتني إلى أن أبسط الحديث عن شخصيته اللغوية في كتابه «المقصور والممدود» بسطاً يمزج بين مراجعة تحقيق الكتاب، وتحليل شخصية مؤلِّفه اللغوية فيه، ليكتمل لهذا السِّفْر العظيم ألقُه الوهّاج بثناء العلماء عليه، فقد قيل فيه إنه «لم يُوْضع له نظير»[1]، «ولم يؤلَّف مثلُه في بابه»[2]، واشتعلت عزيمتي لبسط مِداد القلم في متابعة البحث عندما رأيت أبا

علي القالي في كتابه نحوياً بصرياً حصيفاً حاذقاً بنظرية النحو العربي مجلياً في تطبيقها بإجادة استعمال القاعدة النحوية والصرفية مصداقاً لدرايته كتاب سيبويه، فقد ذُكِر أن أبا علي القالي «قرأ على ابن دُرُسْتَويه كتاب سيبويه أجمع، واستفسر جمعه، وناظره فيه، ودقّق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلّل العلة، وأقام عليها الحجة، وأظهر فضل البصريين على الكوفيين، ونصر مذهبه على من خالفه من البصريين أيضاً، وأقام الحجة»[3].

ثم رأيت محقِّق كتابه يميل إلى أن أبا علي القالي «كان يُطْعَنُ عليه بعدم بصره بالنحو»[4] خلافاً لإجماع المترجمين له على بصره بالنحو[5] معتمداً على حجج ثلاث:

أولاها:: أن المصادر لا تذكر أن أبا عليٍّ قد ألَّف كتاباً في النحو[6]، وهذه ليست بحجة، فليس بلازم من البصر بالنحو تأليف كتاب فيه.

وثانيتها: أن أبا عليّ بعد أن حلّل كلمة «أداوى» صرفياً، قال: «وإنما ذكرنا هذا الشرح لئلا يجهل علينا من لم يثقب في النحو، فينسبنا إلى الخطأ عن غير علم، ويظن أن «أداوى» وما أشبهها «فعالى»[7] وهذه القولة ليست بحجة؛ لأنها من باب إظهار الصواب فيما شاع فيه الخطأ، ذلك أنه ليس من مقصد أبي علي القالي أن يحلل الكلمات المقصورة والممدودة صرفياً، ولكنه استطرد في موضع رأى أن فيه منبهةً على خطأ شائع، واحتراساً ممن قد تخفى عليه التبدلات الصرفية التي تجعل من كلمة «أداوى» على وزن «فعائل» فيرمي أبا عليّ بالجهل.

وأما الأخيرة فهي رَمْيُ الأستاذ عبدالعزيز الميمني أبا عليّ القالي بالضعف في النحو اعتماداً على تفسيره لبيت من الشعر[8]،

وقد رد المحقق هذه الحجة بقوله: «وأبو علي ليس المخطئ، ولكنه نقل عمّن روى الخبر والشعر والتفسير»[9].

وكيف دار الأمر، فلا تُبنى الأحكام على قول عابر، وقد جلّ من لا يسهو.

والقِسْم الثاني النص المحقّق لكتاب «المقصور والمدود» ويقع في ما يقرب من خمسمائة صفحة مخدومة بالحواشي العلمية المتميزة، إذ خرّج المحقِّق الآيات الكريمات، والأحاديث الشريفة، والأمثال، وشواهد الشعر والرجز، والأقوال السائرة من مصادرها المعتمدة، وعرّف بالأعلام، فترجم لكلٍّ واحدٍ منهم ترجمة موجزة دالة، وبذل الجهد المشكور في ضبط النص المحقَّق ضبطاً دقيقاً خالياً - إلا ما ندر - من الأخطاء المطبعية اليسيرة، فجاء الكتاب حسَنَ الضبط، أنيقَ الإخراج، متقن الطباعة، جميل الشكل استعان الدكتور هريدي في تحقيقه بما يزيد عن ثلاثمائة وخمسين مصدراً ومرجعاً، وخرّج ما يقرب من ألفي بيت من الرجز والشعر، وغدا الكتاب يستدعي الصورة الجميلة لمؤلفه أبي عليّ القاليّ.

وأما القسم الثالث ففهارس فنية متنوعة للآيات القرآنية، وللأحاديث النبوية، وللأمثال وأقوال العرب وأسجاعها، وللأشعار والأرجاز، وللكتب الوارد ذكرُها في متن الكتاب، وللغات القبائل، وللأعلام والقبائل والبلدان، وللمواد اللغوية، وللدراسة والكتاب، وذيّل الكتاب بفهرس المصادر والمراجع، وهذه الفهارس مفاتيح للكتاب، فقد كان المحقق الكبير محمود شاكر - رحمه الله - يقول: «مفتاح كلّ كتاب فهرس جامع».

ولعلّ في استجلاء شخصية أبي عليه القاليّ من الوجهة الدلالية المعجمية والصرفية الصوتية والنحوية تكاملاً يوضّح شخصيته اللغوية

المبنية على إفراز معرفي ناتج عن مقدمتين لابد من توضيحهما؛ لأنهما تشكلان مرجعية معرفية صدر عنها أبو علي القالي في مؤلفاته كلّها، وتوجيهاً بحثياً حدد مسار البحث اللغوي عنده.

المرجعية المعرفية:

مع أن أبا عليّ القالي قد وجه النشاط العلمي في الأندلس بعد سنة 330هـ/941م إلا أن مرجعيته المعرفية المنهجية تعود إلى المشرق، خاصة بغداد التي نُسب إليها، فقيل: «البغدادي»[10]، وتكوينه المعرفي في بغداد في فاتحة القرن الرابع الهجري له أثر واضح في نتاجه العلمي فيما بعد؛ ذلك أن بغداد في ذلك العهد كانت رحى ثقافية بين القطبين المعرفيين الأساسيين في البحث اللغوي، وهما المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية. والمدرستان، وإن التقتا في الهدف المنشود في البحث اللغوي إلا أن بينهما تبايناً في ظلال نظرية البحث في اللغة يميل باللغوي إلى أحد القطبين، حتى وإن اتصل بعلماء المدرستين.

وقد أُتيح لأبي عليّ القالي في بغداد أن ينهل من علم البصرة والكوفة على السواء، فمن شيوخه البصريين ابن السرّاج (ت 316هـ/928م)، والزجّاج (ت 316هـ/928م)، وابن دُرُسْتويه (ت 347هـ/958م) الذي «كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة»[11]. ومن شيوخه الكوفيين أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ/939م)، وأبو عمر الزاهد (ت 345هـ/956م) غلام أبي العباس ثعلب. وغير هؤلاء وهؤلاء من النحويين واللغويين الذين نشروا علمهم في بغداد.

وقد أحسن أبو عليّ القاليّ استثمار هذا التنوع المعرفي المنهجي في تكوينه؛ إذ أخذ من الكوفيين السعة في الرواية، حتى إن أبا بكر

الأنباري «يبرز في مكان الصدارة في نسبة مرويّات القالي عن شيوخه في «الأمالي» و«المقصور والممدود»[12]، وأبو بكر الأنباري كان مفتاحه إلى الولوج في كتب الفرّاء، فأكثر من الأخذ عنه[13]. في حين أخذ أبو عليّ القالي من البصريين نظريتهم في اللغة، فأعاد توجيه المرويات بما يتفق مع نظرية البصريين في اللغة والنحو، فخطا بذلك بالدرس اللغوي خطوة منهجية مهمة، فات كثيراً من اللغويين بعده - فيما أحسب - الانتفاع بها؛ إذ إن الإنصاف العلمي المنهجي لا يعني رفض الحوار العلمي الهادئ، أو رمْي أحد الطرفين الآخر بالمزالق المنهجية مثل الشذوذ، والقلة، والتساهل، والانتحال، وجهل القائل، واختلاف الراوية، وغيرها، لأن أبا عليّ القاليّ وجد آراء من هنا، وأخرى من هناك، لأن الآراء أحكام ناتجة عن التصور النظري للغة، والجمع بينهما جمع بين تصورين نظريين لماهية واحدة، وهذا تناقض منهجي احترس أبو عليّ القاليّ من الوقوع فيه، فأخذ بنظرية البصريين اللغوية بأبعادها كلها، وحرص على التمسك بها، بل، والتعصب لها، ومن ثم توجيه مرويات الكوفيين بما يتفق مع هذه النظرية بطرق التأويل المختلفة.

وقد برزت هذه المنهجية في تناوله لقضية مد الاسم المقصور إذا استعصم بتصور البصريين الذي لا يجيز مد المقصور، ورد تصور الكوفيين الذين أجازوا مد الاسم المقصور في الضرورة مع كثرة الشواهد التي أثبتها - كما سيمر لاحقاً - في نصرة رأي الكوفيين، لأن النظرية إما أن تُؤخذ كاملة، أو تُرفض كاملة، فهي أشبه بدائرة كهربائية أي خلل فيها لا يمكن أن يُوصل إلى الضوء اللامع المنير.

وقد نتج عن هذا التصور أن الدرس اللغوي في الأندلس بقي بصرياً - في مجمله - من حيث النظرية، وإن كانت هناك آراء وافقت الكوفيين، أو انفرد بها الأندلسيون، فهي مبنية على وحدة التراث في

ضوء التحليل المنهجي المرتكز إلى نظرية البصريين، فنامت عصبية النحو البصري والكوفي في الأندلس، بل أنتجت نحاة أكثر صرامة في تطبيق النظرية البصرية من البصريين أنفسهم، مثل ابن خروف (ت 609هـ/1212م)، وابن أبي الربيع الإشبيلي (ت 688هـ/1289م)[14].

واعتناق أبي عليّ القاليّ نظرية البصريين في اللغة والنحو كان أثراً سرى إليه من شيخه ابن دُرُسْتويه الذي كان شديد التعصب للبصريين، فأضحى التلميذ مثل شيخه «يعلل العلة»[15] فيردف الحكم النحوي بالتعليل النظري، ويظهر بهدا فضل البصريين على الكوفيين، وينصر مذهبه على من خالفه من البصريين أيضاً؛ لأنه وعى النظرية اللغوية النحوية وعياً مكّنه من تصحيح أي انحراف عنها، حتى عند البصريين أنفسهم، ولا يلزم من وعي النظرية تأليف كتاب فيها، أو في تطبيقاتها بل يكفي شهادة العلماء الذين عاصروه، لأن أبا عليّ القاليّ كان منظّراً لغوياً أكثر منه مؤلّفاً على كثرة مؤلفاته وصل بين البصريين والكوفيين في مادة الاحتجاج في إطار النظرية البصرية، كما وصل بين المشرق الإسلامي وغربه في التوجيه المنهجي للدرس اللغوي في الأندلس.

التوجيه المنهجي:

حطّ أبو علي القالي عصا الترحال في الأندلس سنة 330هـ/941م وهي إذ ذاك طامحة إلى منافسة الشرق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً تجتذب من المفكرين والأدباء والشعراء واللغويين وغيرهم من تستطيع؛ لتتخذ منهم بُناة لنهضة شاملة توازي نهضة الشرق، إن لم تتفوق عليه، فأصبح هؤلاء الوافدون معلمين وموجهين لأجيال الثقافة الأندلسية، تحدوهم إلى الأندلس أسباب مختلفة تلتقي بهم في الأندلس، فقد كان أبو عليّ القاليّ موالياً لبني

مروان؛ لهذا هاجر إلى ديارهم في الأندلس[16] فاصطفاه عبدالرحمن الناصر، ثم ابنه الحكم المستنصر عقلاً مفكراً يخطط للنهضة الشاملة في علوم اللغة والأدب، فقال في فاتحة كتابه «المقصور والممدود»: «وأمرني وليُّ عهد المسلمين - الحكم المستنصر - بتصنيف الكتب، وتأليف الأدب، ومثّل لي أمثلة احتذيت عليها، وأنهج لي سبيلاً سلكتها، فرأيته - أبقاه الله - البحر الزاخر في معرفته، والشهاب، المتوقّد في فطنته، والسابق المبرِّز في أدبه»[17]. وكانت هذه النهضة مفتقرة إلى مصادر معرفية «لا يستغني عنها العالم المبرّز، ولا الأديب المتقدم، ولا الكاتب المرسِّل، ولا الخطيب المصلق، ولا الشاعر المفلق»[18].

فصدع أبو عليّ القاليّ بما أُمِر، ويبدو أنه كان أعدَّ للأمر عدّته، فأحضر معه من الشرق أمهات الكتب المشرقية في اللغة، والأدب، والشعر، والأخبار، والتراجم، والسِّير، والنحو، وغيرها[19]، وبدأ يبثها تلامذته الذين انتقاهم بعناية فائقة، لأنهم كنواة مجمع في البحث العلمي، ويصنِّف لهم من الكتب ما يوضِّح منهجه لهم؛ لهذا صنّف كتاب «المقصور والممدود» مع أنه مسبوق في التأليف في هذا الفن[20]، وصنّف كتاب الأمالي، وهو فيه مسبوق، لكن له في صنيعه هذا هدفاً قريباً، وهو توفير مصادر معرفية عامة في اللغة والأدب، ومطمحاً قصيّاً ينشده، وهو مدّ النظرية البصرية على التراث اللغوي عامة من غير تحيّز للبصريين أو الكوفيين في الرواية، فجمع في مؤلّفاته الكوفي إلى البصري جمع اتفاق لا افتراق، لكي يكون أنموذجاً يُحتذى في الكتابة التأليفية عند الأندلسيين.

وقد تفرّس أبو عليّ القاليّ في تلامذته، فوجّه كل واحدٍ فيهم إلى ما رآه عليه مقتدراً، وبالإجادة فيه مُنفطراً، فوجّه أحمد بن سعيد القرطبي، وأحمد بن محمد الأصبحي إلى رواية الأخبار، ووجّه ثابت بن

قاسم السرقسطي، ومحمد بن خطّاب الأزدي، وابن القوطية وغيرهم إلى دراسة اللغة، كما وجّه أبا بكر الزبيدي، ويونس بن عبدالله المعروف بابن الصفّار، وغيرهما إلى دراسة النحو والصرف[21]، وهؤلاء التلامذة هم الذين تبوّأوا سدّة الحياة الثقافية بعد شيخهم أبي علي، ولاسيما أبا بكر الزبيدي، وابن القوطية، وابن الصفّار.

فشخصية أبي عليّ القاليّ تنطلق من مدٍّ معرفي منفتح على مرويات البصريين والكوفيين يهدف إلى بناء صرحٍ علميٍّ شامخ في الأندلس.

البناء المنهجي لشخصية أبي عليّ اللغوية:

الملمح المنهجي الأول في شخصية أبي علي القالي اللغوية في كتابه «المقصور والممدود» تقسيم الكتاب، ذلك أنه وقف على تراث متراكم غزير متنوع في موضوع المقصور والممدود، يضطره إلى رسم خطة منهجية علمية صالحة للتطبيق، فاستقر رأيه على البدء بالقياس، فقال: «رأينا أن نذكر أولاً ما يُعرف من المقصور بالقياس، ثم نتبعه تثنية المقصور، وأن نبتدئ من الأمثلة بالثلاثي، لأن عليه جمهور الكلام»[22]... «وأن نذكر بعد الفراغ مما وصفنا - إن شاء الله - المقصور والمهموز، ثم ما يُمَدُّ ويُقْصر»[23]... «فأما أمثلة الممدود وأبوابه، وما يُقاس منه، فسنذكره بعد فراغنا من المقصور»[24].

فأبو علي القالي يسعى نحو تعليم القاعدة لا تعليم المفردة المعجمية وحسب، لهذا ابتدأ بما ينقاس ويطرد، لكي يكون قارئ الكتاب قادراً على استيعابه، ولهذا لم يثقل الكتاب بالشواذ النوادر التي تكسر القاعدة القياسية، بل أفردها في آخر الكتاب منسوبة إلى مصادرها، فقال: «وهذه أحرف نوادر سمعتها من أبي بكر بن دريد

خاصة على أمثلة شتى، وهي شاذة، فلذلك لم أدخلها في تضاعيف الكتاب، وأحرف ذكرها صاحب العين لم نُرْوَها، فأتينا بها مع الشواذ، وعزوناها إلى كتاب العين»[25].

وقد أسلم الاعتناء بالقياس أبا عليّ القاليّ إلي الملمح المنهجي الثاني، وهو تكوين الأصل العام، أو القواعد الكلية، كقوله: «كلٌّ مصدر على فَعْلان للمذكر، وعلى فَعْلى للمؤنث، يقال فيه فَعِلَ يَفْعَل فهو مقصور»[26] مثل صَدْيان وصَدْيا من صَدِيَ. وهذه القواعد الكلية لا تعني تطويع نص الاحتجاج للانسجام مع القاعدة، بل تشير إلى حصر حدود القاعدة، وتحديد الشاذ الخارج عنها، لأنه جعل القياس المطّرد نوعين: الأول: مطرد لا انكسار فيه، يذكر من أمثلته الكلمة والكلمتين، ويستغني عن التعداد والاستقصاء، فما كان من المقصور على أربعة أحرف، وفيها هاء التأنيث، وكان فعيلة أو فَعالة أو فِعالة أو فُعالة، واللام منه همزة، أو حرف علة، فالقياس فيه أن يجمع على فعائل... وذكر أمثلة يسيرة، ثم قال: «وهذا الباب ينقاس قياساً مطرداً لا انكسار فيه، ولذلك ذكرنا منه اليسير»[27]. وأما الثاني فمطرد فيه انكسار لشذوذ حرف أو حرفين عن قاعدته الكلية كقوله: «فكل نعت للمذكّر على فعل، وللأنثى على فَعلة، فمصدره مقصور»... وهو قياس مطرد لا يكسره شذوذاً إلا قول العرب: بَذِيَ الرجلُ يَبْذَى بَذَاء، وغَرِيَ الرجل بالرجل يَغْرِي غَرَاء بالمدّ[28].

والملمح المنهجي الثالث ناتج عن القياس، وهو حدود التعليل في اللغة، إذ ذهب أبو عليّ القاليّ إلى أن القياس علّة المقيس في أصل القاعدة لا أصل الوضع[29] فما جاء على أصله لا يُسأل عن سبب وضعه، ولهذا لم يعلل أبو علي أبنية كلم العربية، ولم يتكلف لمد العرب كلمة، ولقصرها أخرى علّةً، فقال: «لا يجوز لك أن تقول: قُصِر ذا لكذا، كما لا يجوز أن تقول: سُمي الفرس [فرساً] لكذا... ولا

يجوز لك أن تقول: قُصِر (قفا) لكذا، ومُدَّ (سماء) لكذا»[30] لسببين أولهما أن تعليل الوضع يؤدي إلى الدور غير المنتهي، وهو محال. وثانيهما أنه غير مثمر، فلا فائدة منه عملياً، فاللغة ظواهر في الابتداء بواطن في الانتهاء، بمعنى أن ما انتهى إليه طور سابق، وأصبح طوراً جديداً يمكن أن يلتمس له تعليل بعلة قد لا تكون ظاهرة، لأنه ليس الوضع الأول، أما الوضع الأول فلم يطرأ عليه تغيير يوجب تعليله وتفسيره.

وطَرْدُ أبي عليّ عدم تعليل الوضع الأول للدلالات المعجمية يشير إلى إدراكه أن اللغة عرفية اجتماعية في الدلالة الأولى لكلماتها، فلا يُسأل عن الشمس: لِمَ سميت شمساً، لكن يُسأل عن امرأة لم سميت شمساً، وهنا يؤدي التعليل إلى البحث عن تاريخ الدلالات وعوامل تغيّرها. واللافت في هذا الملمح أن أبا عليّ القالي نقل عن شيخه الكوفي المذهب أبي بكر الأنباري تعليله لقصر المقصور، ومدِّ الممدود، وعدم زيادة العرب في المقصور حرفياً خفياً، ليجب المد فيه، كما وجب في غيره، ثم عقّب بقوله: «قيل له: أبنية الأسماء سبيلها أن تحكيها عن العرب حكاية، ولا تتكلف الاعتلال لها»[31] فالتعليل ليس خاصاً بالبصريين، بل هو مما عمّ الأخذ به عند جمهور اللغويين قديماً وحديثاً.

والملمح المنهجي الرابع يتعلق بالمادة اللغوية المقيس عليها، ولها وجهان، أحدهما الراوي أو الشاعر، والآخر المروي أو النص. أما الراوي فيجب عند أبي علي القالي أن يكون ثقة فصيحاً، لهذا تميز كتاب المقصور والممدود بكثرة الروايات عن فصحاء الأعراب الثقات، وهي ميزة تجعل منه مصدراً رئيساً في دراسة روايات الأعراب، وموقف اللغويين منها، فمن هؤلاء الأعراب ابن الأعرابي، وأبو صاعد الكلابي، وأبو الكميت العقيلي، وأبو الجراح، وأبو الدينار[32]. وأما الشاعر فيجب أن يكون ممّن يحتج به، فقد رد الاستشهاد بشعر علي بن جبلة

العكوك، فقال: «أنشدنا أبو بكر بن الأنباري في كتابه الممدود والمقصور:

أعطيْتني يا وليَّ الحمد مُبتدئاً عَطيّةً كافأتْ مدحيْ ولمْ ترني
ما شِمْتُ برقَك إلاّ نِلْتُ ريِّقَه كأنّما كنتَ بالجدوى تُبادرني

وهذان البيتان لعليّ بن جبلة العكوك، وليس عليّ بحجة»[33]. ولعل السبب أن العكوك توفي سنة 213هـ، وعصر الاحتجاج عند أبي عليّ القاليّ لا يجاوز القرن الثاني.

وأما المروي فيجب أن يكون مطرداً غالباً، فلا تُبنى أصول القواعد على شاهدٍ يتيم إلا إذا عاضده قياس قويم، قال أبو عليّ: «والكلمة إذا حكاها أعرابي واحد لم يجب أن تُجعل أصلاً، لأنه يجوز أن يكون كذباً، ويجوز أن يكون غلطاً»[34]. وقال: «والواحد إذا أتى بشاذ لم يكن قوله حجّة مع مخالفة الجميع»[35]، لهذا تحرّى الدقة فيما أودع كتابه من ألفاظ، فابتعد عن الكلمات المنكرة[36] المدخول عليه فيها لو ذكرها، مما جعل كتابه مصدراً موثوقاً من مصادر ألفاظ المقصور والممدود.

والنص المروي يجب أن يشهد بصحته أئمة اللغة لقوله: «لا تبطل رواية الأئمة بالتظنّي والحدس»[37]، وإذا كانت الكلمة من النوادر المخالفة القياس وشهد بصحتها أئمة اللغة قبلها، ونص على عدم معرفة غيرها على مبدأ «ليس في كلام العرب»، فقال في باب ما جاء من المقصور على مثال فعلني منعوتاً صفة، ولم يأت اسماً: «العفرني... وما علمْنا أنه أتى منه إلا ذا الحرف»[38].

والملمح المنهجي الخامس اختيار نسق منهجي لترتيب حروف العربية يكون مُرشِداً في البحث عن الكلمة بسهولة، فاختار ترتيب

حروف العربية حسب المخرج مبتدئاً بالهمزة مثل الهاء ثم العين ثم الحاء ثم الغين ثم الخاء ثم القاف ثم الكاف ثم الضاد ثم الجيم ثم الشين ثم الياء ثم اللام ثم الراء ثم النون ثم الطاء، ثم الدال ثم التاء ثم الصاد ثم الزاي ثم السين ثم الظاء ثم الذال ثم الضاء ثم الباء ثم الميم ثم الواو[39]، وأغفل الألف قصداً، فقال: «ولم نذكر الألف، لأنها لا تكون كلمة أولها ألف من أجل أنه لا يمكن الابتداء بالساكن لاعتياصه على الناطق»[40].

فأبو عليّ القالي أدرك أن الحرف هو الصوت القادر على تحمّل الحركة لتكوين المقطع الصوتي، والألف لا تتحمل الحركة، فهي ليست بحرفٍ مستقل، لكنه لم يعدها «حركة طويلة» كما هي عند بعض المحْدثين الذين يعدونها من الحركات الطويلة «الصوائت»، لنكتة أدائية صوتية، وهي مبدأ التنظير الصوتي الذي يودي إلى التوازي بين صوتين مختلفين، فالألف في كلمة (قال) توازي الراء في كلمة (ضرَب) مثلاً، فتأخذ في النطق وقتاً أطول من الحركة القصيرة (الكسرة والضمة والفتحة) مما يجعل منها تعويضاً صوتياً عن الحرف الأصيل الصحيح، تؤدي وظيفته وتأخذ موقعه بالتوازي، قال أبو عليّ القاليّ في باب ما يُعرف من المقصور بالقياس: «فأشياء يُعلم أنها مقصورة بنظائرها من الصحيح، وذلك مثل: مُعْطَى، ومُشْتَرَى، وأشباههما، لأن مُعْطَى مثل مُكْرَم، ومُشْتَرَى مثل مُعْتَرَك، وقعت الياء فيهما بعد حرف مفتوح، فأُبْدِلت ألفاً، كما وقعت الكاف والميم في مُعْتَرَك ومُكْرَم بعد حرف مفتوح، وصارت الطاء من مُعْطى والراء من مُشْتَرَى مفتوحتين بمنزلة الراء من مُعْتَرَك ومُكْرَم، فدلّكَ مُكْرَم، وهو مُفْعَل على أن مُعْطَى مقصور، لأنه مُفْعَل مثله، ودلّكَ مُعْتَرَك على أن مُشْتَرَى مقصور، لأنه مُفْتَعَل، كما أنه مُفْتَعَل»[41].

أما الملمح المنهجي الأخير فيبدو في موقفه من مصطلح

«المقصور»؛ إذ استعمل أبو علي القاليّ في أول كتابه مصطلح «المنقوص» بمعنى المقصور، فقال: «واعلمْ أن المنقوص الذي عدّة حروفه أربعةً فزائداً إذا كانت ألفُه بدلاً من حرف من نفس الحرف نحو: أعْشى، ومَغْزَى، ومَلْهَى، ومَرْمَى، ومَجْرَى ثُنِّي ما كان من هذا النحو من بنات الواو كتثنيتك منه ما كان منه من بنات الياء»[42]. وقد طوّف المحقق الفاضل في كتب النحو الأمهات كالكتاب ومعاني القرآن والأصول وغيرها؛ ليثبت أن النحاة استخدموا مصطلح «المنقوص» للدلالة على «المقصور» ثم تمحّض مصطلح المنقوص فيما بعد لدلالة أخرى مخالفة لدلالة «المقصور». وهذا رأي حقيق بالتقدير وإن كنّا نرى تفسيراً للعلاقة الغريبة بين مصطلحي و«المقصور» مفادُه أن مصطلح «المنقوص» يُستخدم في أعمال النحويين بمعنيين، بينهما تباين:

الأول: استخدامه وصفاً بالمعنى اللغوي عند الحديث عن نظرية الإعراب في العربية، فالمنقوص هو الذي نقص علامة الإعراب لعارضٍ منعه من استحقاقها، وهذا يشمل الاسم المقصور الذي تقدر علامة إعرابه بعارض التعذّر غالباً، والاسم المنقوص بالمعنى الاصطلاحي الذي ينقص علامة الإعراب في بعض حالاته بعارض الثقل أو التخفيف؛ ولهذا عندما وصف أبو عليّ القالي الاسم المقصور بأنه منقوص كان يشير إلى نقص علامة الإعراب من آخره، لا إلى مصطلح «المنقوص» المتعارف عليه بدليل أنه لم يذكره إلا في المقدمة النظرية لكتابه التي وضّح فيها تثنية المقصور، ذلك أن التثنية تجبر نقص العلامة الإعرابية، وتُعيد للمقصور علامة الإعراب الفرعية بدل الأصلية بسبب التثنية.

وأما **الثاني** فاستخدام مصطلح «المنقوص» بالمفهوم الاصطلاحي المتعارف عليه، وهو الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، والمصطلحان متداولان في الكتب القديمة ككتاب «المنقوص والممدود» للفرّاء إذ وصف الألفاظ المقصورة بالنقص في مقابل الألفاظ الممدودة،

لأنه استخدم مصطلح «المنقوص» من وحي نظرية الإعراب، وهو فيها مقابل المصطلح الممدود المتمتع بعلامات الإعراب، فتسمية الفرّاء لكتابه من آثار نظرية الإعراب، وتسمية النحاة بعده ومنهم أبو علي من آثار نظرية البنى الصرفية التي تهتم بالمفردة الصرفية لا بالتركيب، فتهمل الحديث عن الإعراب، وهو استعمال يشير في الحقيقة إلى موقفين متباينين إزاء تصنيف «المقصور» بين النحو والصرف، فهو عند الفراء من النحو بالمفهوم الذي يخرج الصرف من النحو، وهو عند أبي علي القالي من الصرف، بالمفهوم الأول إعرابي والثاني صرفي، وهذا الذي يفسر استعمال المصطلحين في بعض الكتب الأصول كالكتاب والأصول لا التطور التاريخي الذي يقتضي الانطلاق من أحدهما ثم اجتماعهما ثم تمحض الدلالة لواحد منهما في مرحلة ثالثة.

واقع شخصية أبي علي القالي في كتابه:

تمثّل أبو عليّ القالي منهجه الذي بنى عليه كتابه، فكان يذكر الكلمة، ثم يحدِّد معناها، ثم يوضّح إملاءها، وما طرأ عليها من ظلال دلالية مُكْثِراً من الاستشهاد بالشعر والآيات القرآنية. ولشخصية أبي علي في كتابه بعدان دلالي معجمي ونحوي صرفي.

شخصية أبي علي من الوجهة الدلالية المعجمية:

تحديد معاني الكلمات المقصورة والممدودة والمهموزة هدف أساس سعى إليه أبو عليّ القاليّ لصناعة معجم للمقصور والممدود في العربية، فبعد أن يحدِّد المعنى الأوّلي أو «الأصل» للكلمة يضبط رسمها الاملائي، قال عن كلمة «العمى» «مقصور يكتب بالياء» وعن كلمة «العَشَا» «مقصور يكتب بالألف لأنهم يقولون: رجل أعشى،

وامرأة عشواء»[43]، وإذا كان في الكلمة خلاف يذكره ويحدِّد موقفه منه، فقد ذكر أن «الرحى تُكتَب بالياء، ونقل عن شيخه أبي بكر بن الأنباري إجازته أن تكتب بالألف، ثم قال: «وأحسبه قال ذلك لأن الكوفيين يجيزون تثنيتها بالواو أيضاً، فيقولون: رحوان، ورحوْت، ورحيْتُ، وقد قال سيبويه: «رحى من بنات الياء». قال: وذلك أن العرب لا تقول إلا رحىً ورحيان. والقول ما قال سيبويه؛ لأنّا لم نجد أحداً من فصحاء العرب قال رحوان»[44]. فقد رد حجة الكوفيين برأي سيبويه، وعدم السماع عن العرب.

وعندما تتعدد الدلالات وتتنوع تنوعاً ظلالياً يصبح الحديث عن المعنى الأصل مرتكزاً بارزاً في كتابه، فقد ذكر أن معنى «الشذا» الأذى، وضَرْب من الذباب، وقيل اسم عام للذباب، وقيل الشذا شجر، وقيل الشذا شدة ذكاء الريح ثم قال: «أصل الشذا الحدَّة والمبالغة»[45] لأن الأذى مبالغة في الخروج عن الطبع المستقيم، والذباب حاد في انتشاره، والرائحة طبيعتها الانتشار.

ومثله قوله: «الزناء» وهو الحاقن. ويقال لحفرة القبر زناء لضيقها، ورجل زناء الخَلْق: ضيّق الخُلْق. ويقال للرجل يقارب خطوه: إنه لزناء الخطو. والأمر القريب زناء، والقوم المتقاربون من بعضهم كذلك. والزناء: الرجل القصير المجتمع. ثم قال أبو عليّ القاليّ: «أصله من الضيق والقِصر، ألا ترى أنَّ الذي يقارب خطوه يضيّقه، والأمر الزناء: أي القريب، والظل الزناء: الضيّق القصير، وكذلك زناء الحاجبين: أي ضيّق الحاجبين قصيرهما»[46].

وفكرة المعنى الأصل تجمع خلافات اللغويين، وتضيّق مسافة الخلاف بينهم، فقد ذهب الأصمعي إلى أن «الغَوَى» أن يشرب الفصيل من لبن أمِّه حتى يتخثَّر، وقال أبو زيد: الغوى ألاّ يَرْوَى الفصيل من لبن أمِّه حتى يهزل. فقال أبو عليّ: وليس هذا عندي ضداً لقول

الأصمعي، ولا مُخالفاً له، ألا ترى أنه لم يَرْوَ من اللبن حتى يهزل تختَّر، كما أنه إذا أكثر من الشرب حتى يبشم تختَّر»[47].

فأبو عليّ لا يذكر الرأي غُفْلاً من غير أن يدخله في عقله، فينظر فيه، ثم يخرجه رأياً مَرْضياً عنه عنده، لهذا كان يدقّق النظر في توجيهات اللغويين للدلالة المعجمية، فينظر في القول وحجته، مثال ذلك أنه ذكر أن معنى الاسم الممدود «العَراء» المكان الخالي احتجاجاً بقوله تعالى ﴿**فنبذناه بالعراء وهو سقيم**﴾ [سورة الصافات، آية رقم 145] ثم قال «وقال أبو عبيدة: العراء: وجه الأرض. وأنشد لرجل من خزاعة:

ورفعتُ رِجْلاً لا أخاف عِثارَها ونبذتُ بالبلد العَراءِ ثيابي

فقال أبو عليّ: «ليس في هذا البيت ما يدل على أن العراء وجه الأرض، بل فيه دليل على التفسير الأول، لأنه يريد: ألقيت بالبلد الخالي ثيابي»[48].

ومنه تحليله لدلالة الاسم الممدود «البَراء» إذ قال: «البراء: مصدر برئتُ من فلان براءة. قال الله جل ثناؤه: «إنني بَرَاء ممّا تعبدون» [سورة الزخرف، آية رقم 26]، ويقال: رجل براء، ورجلان براء، ورجال براء على لفظ واحد، لأنه مصدر، والمصادر لا تُجمع ولا تثنى ولا تؤنّث[49]. والبراء أيضاً: آخر يوم من الشهر، لتبرؤ القمر من الشمس. والمطر يستحب في سَرار القمر. وقال قطرب: البراء ممدود: أول يوم من الشهر. وأنشد:

يا عينُ بكّي عامراً وعَبْساً يوماً إذا كانَ البراءُ نحسا

قال أبو عليّ: ليس في هذا البيت دليل علي ما قاله قطرب، بل فيه دليل على التفسير الأوّل، لأن المطر يُستحب في سَرار القمر. وقوله: نحساً: أي لم يكن فيه مطر، يصف من مَدَحَه بالسخاء»[50].

فأبو عليّ القاليّ في تحليله هذا يعطينا مفتاحاً آخر لفهم شخصيته اللغوية، وهو ضرورة المناسبة بين الدال والمدلول عليه، أي بين النص المحتج به والدلالة المستنبطة منه، فإن كانت المناسبة بينهما واضحة قوية فالدلالة المستنبطة صحيحة، وإلاّ فلا، ويُقيم البرهان على صحة المناسبة بتوجيه معنى نص الاحتجاج كلّه وَفْق مبدأ المناسبة لتحقيق الانسجام الدلالي بين النص ومعطياته الدلالية، فقد ذكر أن القضّاء - بالتشديد - الدرع الخشنة المسِّ، وأصل معناها من الفراغ من عملها بإحكام، ثم ذكر أن بعض أهل اللغة - ولم يسمِّ - استشهد للريح القضّاء ببيت أبي ذؤيب:

وتعاورا مسرودتين قضاهما داودُ أو صَنَعُ السوابغِ تُبَّعُ

فقال: «وليس قضاهما بمعنى أنه عمل القضّاء من الدروع، وإنما معناه أنه فرغ منها[51]، كقول الله عز وجل: ﴿**فقضاهن سبع سموات في يومين**﴾ [سورة فصلت، الآية رقم 12] فالمناسبة بَعُدَتْ عندما تحول الاسم المضعّف إلى الفعل المجرّد، ولهذا عاد إلي المعنى الأصل، ثم أجرى عليه تفسير البيت، فتحققت المناسبة وزاد أدلته قوةً احتجاجه بما يناسب المعنى من القرآن الكريم.

ولم يكن اختبار المناسبة بين الدال والمدلول عليه في البيت صارفاً لأبي عليّ عن تدقيق رواية البيت، فقد روى عن شيخه أبي بكر الأنباري قول حميد بن ثور:

فميثُ بشاءٍ تَبَطَّنْتُه ومَيثٍ به الرمثُ والحَيْهَلُ

ثم قال: الحَيْهَلُ: جمع حيهلة، وهو نبت، كذا روى ابن الأنباريّ، وروى أبو بكر بن دريدك الحَيْهَل - بالتسكين - وهو عندي الصحيح؛ لأن القصيدة مقيدة[52].

فهذا التدقيق في النص تجاوز المناسبة الدلالية إلى المناسبة العروضية التوثُّقية.

شخصية أبي علي من الوجهة النحوية الصرفية:

أدت طبيعة كتاب «المقصور والممدود» المعجمية إلى أن تكون المعالجات النحوية والصرفية فيه محدودة، لكنها دالة على بصرٍ في النحو والصرف، فعند تحليله كلمة «أداوي» خاض في التبدلات الصوتية الصرفية لها، فقال: «أداوى»: جمع إداوَة، وهي فِعالة وفعائل مثل رِسالة ورسائل، وذلك أنك لمّا جمعتها همزت الألف التي كانت في الواحد، كما فعلْتَ ذلك برسائل، وقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت أدائي على مثال أداعي، ثم فتحْتَ الهمزة لتخفَّ، فلمّا انفتحت قلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها كما فعلت ذلك بمدارَى، ومعايا، فصارت (أداءَى) على مثال أداعَى، فلما وقعت الهمزة بين ألفين صارت كأنها ثلاث ألفات متواليات أو همزتان متواليتان، فأبدلت منها واواً، لأن الواو الذي كان فيه في الإفراد، كان أحقَّ في هذا الموضع، فصارت (أداوَى)»[53].

فهذا التحليل الصرفي الدقيق وفق مقولات نحاة العربية دليل على بصر أبي عليّ القاليّ بالصرف، لكنه بصر العارف المتقن لا المؤلِّف المصنِّف، لهذا استشعر تقوّلاً عليه فدفعه بقوله: «وإنما ذكرنا هذا الشرح لئلا يجهل علينا من لم يثقبْ في النحو.. فينسبنا إلى الخطأ عن غير علم، ويظن أن (أداوَى) وما أشبهها (فعالَى)»[54].

وتكفي من العبارة الإشارة لهذا عندما عالج مادة (خطايا) قال: «فكل ما ورد عليك مثل (خطايا)، فالعلة فيه مثل العلة في خطايا، كما أن كل ما كان مثل (أداوى) فعلّته كعلّة (أداوى)»[55]، لأن

النحو والصرف يعتمدان معرفة المقياس والقانون لا الإكثار من الأمثلة المتفقة في قانون التحليل، لأن القاعدة هي القانون النحوي والصرفي القادر على توليد عدد غير محدد من النماذج المنبضطة وفقه، فإذا كان هناك انحراف عن القاعدة فهو لحن أو شاذ ينبغي توضيحه، لهذا عدّ تصغير كلمة (سواد) على (سويداء) غلطاً، فقال: «وهذا غلط»[56]؛ لأن قياس تصغير كلمة سواد سُوَيِّد مثل كتاب كُتَيِّب، على حين قياس تكبير كلمة (سُوَيْداء) سوداء مثل حُمَيْراء وحمراء.

وقد قاد طردُ القاعدة أبا عليٍّ إلى إجازة بناء من الأبنية من غير اعتماد على السماع، ففي باب ما جاء من الممدود على مثال (فُنْعَلاء) من الأسماء ولم يأت صفة، نحوك العُنْصَلاء، والخُنْفَساء، قال: «ويجوز عندي في هذه الأحرف الضمّ، كما جاز في عُنْصُلاء، لأن الأبنية إذا تقاربتْ دخل بعضها على بعض»[57]، وعليه أجاز ضمّ عين الاسم في غُنْظَباء، وحُنْظُباء، وخُنْفُساء قياساً لا سماعاً.

وقد ترسَّمَ أبو عليّ سابقيه من النحاة في الاستدلال بالمعنى، فقد ذكر أنّ (الكَرا) طائرُ الكروان المعروف، وهو المقصود بقول الشاعر:

أطْرِقْ كَرا أطْرِقْ كَرا فإنّ النَّعام في القُرا

وعليه يكون في كلمة (كَرا) حذف، ولا مسوّغ للحذف هنا إلاّ إرادة النداء على الترخيم، فقال: (كَرا) عند أهل النظر والتحقيق من أهل العربية ترخيمُ (كراون)، وإنما أراد الراجز: أطرِقْ يا كروانُ، فرخّم»[58]. فاحتكم أبو عليّ إلى المعنى، ودقق في المناسبة بين الدال والمدلول عليه معنوياً وإعرابياً، ثم ذكر مراد الراجز.

وتظهر شخصية أبي عليه القالي النحوية في موقفه في مسألة مَدَّ الاسم المقصور، وهي مسألة خلافية اشتجر فيها الخلاف بين جمهور البصريين والكوفيين، ومؤدّى هذه المسألة أن النحاة متفقون على جواز

قصْر المدود في السعة والاختيار والاضطرار، ولكنهم مختلفون في مدّ المقصور الذي لم يردِ السماعُ بمدِّه، لأنَّ قصر المدود قياس ومدّ المقصور سماع، والسماع فيه غير متلئبّ، فهل يجوز مدّ المقصور في الضرورة الشعرية؟

ذهب جمهور البصريين إلا أبا الحسن الأخفش إلى منعه وذهب الكوفيون إلى إجازته في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام[59].

ويُحتج للكوفيين في كتاب أبي عليّ القاليّ بالحجاج النقلية التالية:

قال أبو عليّ في الحديث عن الاسم المقصور (جرى): «فقال بعضهم - يقصد الكوفيين - ربما مُدَّ مع فتحة الجيم في الشعر للضرورة، من ذلك قول الراجز:

قد علمتْ أمُّ أبي السعلاءِ وعلمتْ ذاك مع الجَراء

أنْ نِعْمَ مأكولاً على الخواءِ

فمدّ السعلاء والخوى، والجرى، وكُلّهُنّ مقصور»[60].

وفي الحديث عن الاسم المقصور (الغِنى) قال أبو عليّ: «فأما قول الشاعر:

سيغنيكَ الذي أغناك عنّي فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ

فإنما مدّه للضرورة، وهو رديء ليس بمنزلة قصْر الممدود، وأخبرني أبو بكر الأنباري، قال: أنشدني بعض الناس:

فلا فقرٌ يدوم ولا غَناءُ

وقال: الغَناء: الاستغناء، ممدود، قال [أبو علي]: «وقوله عندنا

خطأ من وجهين: أحدهما أنه لم يروِ أحد من الأئمة هذا بفتح الغين، والشعر سبيله أن يُحكى عن الأئمة كما تحكى اللغة، ولا تبطل رواية الأئمة بالتظنّي والحدس. والوجه أن الغناء المدافعة، يُقال: ما عن فلانٍ غناء، أي: مُدامعة. ولا يقال: نَسألُ الله الغَناء على معنى الغِنى، فهذا يُبين لك غلطه ومخالفته للجمهور»[61].

وذكر أبو عليّ القالي في كلمة (سِيْمَى) أنا أبا زيد الأنصاري - وهو بصريّ - سمع أعرابياً يقول: سِيْماء بالمدّ والواحد إذا أتى بشاذ نادر لم يكن قوله حجّة مع مخالفته الجميع[62].

وقال أبو عليّ في كلمة (المِيْنى) «مقصور. وقال أبو العباس: يُمدّ ويُقْصر، والقصْر فيه أكثر، وقد مدّه كُثيّر، فقال:

تأطَّرْنَ في الميناءِ ثمّ تركْنَه وقد لجَّ في أثقالهنّ شحونُ

... وقال نصيّب:

تَيَمَّمْنَ منه ذاهباتٍ كأنَّهُ بدجلةَ في الميناءِ فُلْكٌ مقيَّرُ

قال أبو عليّ: وإنما جاز فيه المد والقصر؛ لأنه من الونا، وهو الفتور، فالأعرابي إن شاء بنى منه مِفْعَلاً، وإن شاء مِفْعالاً»[63].

وذكر أبو عليّ في كلمة (الشِيْشاء) أنّ الفرّاء أنشد:

يا لك من تمرٍ ومن شيشاءِ يَنْشَبُ في المِسْعَل واللِّهاءِ

اللِّها مقصور، احتاج إلى مدّ فمدّه، ويُروى اللِّها جمع لُها. وقال أبو بكر بن الأنباري: قد قصر الشاعر الشيشاء للضرورة، وأنشد الأعرابيّ:

يا لك من تمرٍ ومن شيشا ينشب في المِسْعَل واللِّها

أنشب من مآشر حِدَا

فقصر الشيشاء واللهاء، وهما ممدودان[64].

ومع أن أبا عليّ القاليّ ذكر هذه الشواهد التي تُحْسَبُ للكوفيين إلا أنه بقي في دائرة جمهور البصريين لا يجيز مدّ المقصور في السعة ولا في الضرورة، مما يدل على أنه كغيره من نحاة البصرة ينطلقون في دراساتهم النحوية من مقتضيات نظرية النحو التي لا تسمح بالثنائية المتضادة فمدّ المقصور يعني المساواة بين المقصور والممدود وهذا إلغاء لمبدأ الأصلية والفرعية بينهما، ولو كان أبو عليّ القاليّ ضعيفاً في النحو لاستسلم لهذه الشواهد، وغاب عنه الركون إلى مقتضى النظرية النحوية، وهو من جهة أخرى مطلع على آراء الكوفيين أمين فيما ينقل؛ لهذا يصلح كتابه مصدراً موثوقاً به لآراء البصريين والكوفيين في قضايا المقصور والممدود الدلالية والإملائية والصرفية والنحوية، ويدل على شخصية راسخة في علوم العربية نبتت في المشرق وأزهرت وأعطت في الأندلس بمنهجية علمية تراعي أول ما تراعي احترام كل الآراء حتى لو كانت غير صحيحة. فشكراً للدكتور أحمد هريدي الذي أخرج إلى النور هذا الكتاب المتميّز.

الهوامش

1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 186.

2) ابن حزم، رسالته في فضائل الأندلس، ص 105.

3) القفطي، إنباه الرواة، ج 1، ص 240.

4) القاليّ، المقصور والممدود، ص 15، من دراسة المحقّق.

5) انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 185. والقفطي، إنباه الرواة، ج 1، ص 240، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج 9 ص 191، والمقري، نفح الطيب، ج 4، ص 62.

6) القالي، المقصور والممدود، ص 14، من دراسة المحقّق.

7) المصدر نفسه، ص 152، من نص الكتاب.

8) انظر: المصدر نفسه، ص 15، من دراسة المحقّق.

9) المصدر نفسه، ص 15، من دراسة المحقّق.

10) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 46.

11) اليماني، إشارة التعيين، ص 162.

12) القالي، المقصور والممدود، ص 30، من دراسة المحقّق.

13) انظر ثبتاً في هذه المواضع في فهرس كتاب المقصور والممدود، ص 614.

14) انظر دراسة عيّاد الثبيتي لكتاب ابن أبي الربيع الإشبيلي المسمّى: البسيط في شرح الجمل في مقدمة تحقيقه إياه، ج 1، ص 123-124 من الدراسة.

15) القفطي، إنباه الرواة، ج 1، ص 240.

16) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 46.

17) القالي، المقصور والممدود، ص 6، من نص الكتاب، ووازن ذلك بوصفه السيئ لرعاية خلفاء بني العباس للحركة العلمية في عصره، ص 4-5.

18) المصدر نفسه، ص 6، من نص الكتاب.

19) انظر مثلاً: ابن خير الإشبيلي، فهرست ابن خير، ج 2، ص 523-524.

20) انظر في كتاب المقصور والممدود دراسة المحقق لكتاب أبي عليّ القالي المقصور والممدود، ص 63-71، 95-96.

21) انظر في أسمائهم دراسة المحقق لكتاب المقصور، ص 33-42.

22) القالي، المقصور والممدود، ص 6، من نص الكتاب.

23) المصدر نفسه، ص 11.

24) المصدر نفسه، ص 12.

25) المصدر نفسه، ص 494. وانظر ص 494-496.

26) المصدر نفسه، ص 21. انظر أمثلة أخرى، ص 20، 21، 22، 26، 27، 153.

27) المصدر نفسه، ص 153، 174. وانظر: ص 151، 154، 247، 416، 470.

28) المصدر نفسه، ص 21-22.

29) انظر في أصل القاعدة وأصل الوضع: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 91-97، 108-116.

30) القالي، المقصور والممدود، ص 15.

31) المصدر نفسه، ص 15.

32) انظر مواضع مرويات كل واحد منهم حسب ما أشار إليه المحقق في الفهرس، ص 610، 612، 614، 611.

33) القاليّ، المقصور والممدود، ص 129.

34) المصدر نفسه، ص 496.

35) المصدر نفسه، ص 195.

36) انظر المصدر نفسه، ص 496.

37) المصدر نفسه، ص 178.

38) المصدر نفسه، ص 167. وانظر، ص 170، 171، 207، 260، 407، 458، 488.

39) المصدر نفسه، ص 11.

40) المصدر نفسه، ص 11.

41) المصدر نفسه، ص 13.

42) المصدر نفسه، ص 19. وانظر ص 17.

43) المصدر نفسه، ص 34.

44) المصدر نفسه، ص 80.

45) المصدر نفسه، ص 73-74.

46) المصدر نفسه، ص 345-346. وانظر أمثلة أخرى، ص 71، 86.

47) المصدر نفسه، ص 48-49.

48) المصدر نفسه، ص 323-324.

49) لا يخفى أنّ قول أبي عليّ «المصادر لا تُجمع ولا تُثنى ولا تؤنّث» تعميم في العبارة وتسامح في حدود الكلام، لأنّه أفراد لضوابط تثنية المقصور والممدود بابين (انظر: ص 17-27، 308-312) والمصادر التي يعينها هي المصادر المؤكّدة، أما المصادر العددية فتثنّى وتجمع اتفاقاً.

50) القاليّ، المقصور والممدود، ص 359.

51) انظر المصدر نفسه، ص 373-374.

52) المصدر نفسه، ص 360.

53) المصدر نفسه، ص 152.

54) المصدر نفسه، ص 152.

55) المصدر نفسه، ص 153.

56) انظر المصدر نفسه، ص 491.

57) المصدر نفسه، ص 487-488.

58) المصدر نفسه، ص 60.

59) انظر: أبا البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 109، ج 2.

60) القالي، المقصور والممدود، ص 67، 434.

61) المصدر نفسه، ص 177-178.

62) انظر المصدر نفسه، ص 195.

63) انظر المصدر نفسه، ص 209-210.

64) انظر المصدر نفسه، ص 453-454.

المراجع

1) ابن أبي الربيع، عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح الجمل، تحقيق: عيّاد الثبيتي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ/1986م.

2) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، رسالة أبي محمد بن حزم في فضائل الأندلس، ضمن كتاب: فضائل الأندلس وأهلها، تحقيق: صلاح الدين المنجّد، ط 1، دار الكتاب الجديد، 1387هـ/1968م.

3) ابن خير الإشبيلي، محمد، فهرسة ابن خير، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط 1، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ/1989م.

4) أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ/1987م.

5) أبو عليّ القالي، إسماعيل بن القاسم، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد عبدالمجيد هريدي، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1419هـ/1999م.

6) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1415هـ/1995م.

7) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ/1995م.

8) الزبيدي، محمد بن الحسين، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار المعارف، القاهرة.

9) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق يوسف فان إس، ج 9، دار فرانز شتاينر، ألمانيا، طبع في بيروت.

10) المقري، أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: مريم قاسم طويل، ويوسف عليّ طويل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1995م.

11) اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبدالمجيد ذياب، ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1406هـ/1986م.